الخدمات الطبية والعلاجية كما يراها المختصون

لقاء/ يحيى محمد العلفي

يعتبر قطاع العلاج والدواء أهم المرتكزات الخدمية الهامة التي تسديها وزارة الصحة العامة والسكان تجاه الإنسان اليمني المحتاج لمثل هذه الخدمة.. عبر هذه الوسائط والمرافق والأجهزة الطبية والصحية الاختصاصية المتعددة.. على امتداد ساحة الوطن الكبير..

وعلى اعتبار أن وزارة الصحة لديها الكثير من الأعباء والمسؤوليات والمهام.. ولديها أيضا الكثير من التوجهات والطموحات الهادفة إلى توفير الخدمة العلاجية.. المناسبة لأبناء الشعب بمعايير متساوية- فإن من الأهمية بمكان الاطلاع على أهم ما يدور في هذا القطاع وكذا الإمكانيات المتوفرة والمطلوبة لتسيير أعمال الإدارات والأجهزة والمرافق التي تخضع لإشرافه وملاحظاته....

ولتحقيق هذه الغاية الصحفية الهامة تنطلق وجهتنا بداية نحو قيادة هذا القطاع لمعرفة ابرز القضايا والهموم والإشكاليات وكذا الآفاق والتحولات المناطة به.. الأخ الدكتور/ عباس محمد المتوكل وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع الطب العلاجي الذي سألناه عن جوانب خدمات الطب العلاجي التي تقدمها الدولة للمواطن- وخاصة ابرز- أنشطة هذا القطاع في إطار وزارة الصحة العامة والسكان حيث قال:

د. عباس المتوكل.

د. مجاهد البطاحي.

من أولوياتنا تطوير وتحديث بنوك الدم والمختبرات ومرافق الطوارئ

المنشآت الخاصة تغطي نحو ٨٠٪ من الخدمات المطلوبة للمواطن

لدينا أولويات

.. الحقيقة هذا السؤال مهم جداً- وقطاع الطب العلاجي من أهم القطاعات في وزارة الصحة العامة والسكان لانه كما هو في التسمية يخص الجانب العلاجي- ويتبع هذا القطاع ,كما هو في قانون وزارة الصحة, الإدارات العامة التالية وهي: التمويل الطبي ,المنشات الطبية . الخاصة, الخدمات الطبية والمساعدة ,خدمات الإسعاف والطوارئ ,بنوك الدم والمختبرات والواقع أن هذه الإدارات العامة مهمة واختصاصاتها تهم حياة الناس بشكل مباشر.

ونحن طبعاً في وزارة الصحة بكل قطاعاتها لدينا أولويات وفقاً لخطة الوزارة ووفقاً للإمكانيات وللحاجة المطلوبة... وكما نعلم بأن دور الوزارات بشكل عام في ظل وجود قانون السلطة المحلية بات دوراً مغايراً للمألوف واصبح هذا الدور مناطاً بوضع السياسات العامة ورسم الخطط وكذا في عملية الرقابة والمتابعة التي صارت عملاً أساسيا وضرورياً ملحاً لا في وزارة الصحة العامة وحسب ,وإنما في كافة الوزارات والمؤسسات والمرافق العامة... ويشمل العنصر الرقابي كما هو معروف في خطة وزارة الصحة تحديدا النزول الميداني للتفتيش على المرافق الصحية الخاصة والعامة(الحكومية).. وبالطبع تمكنا من خلال النزول الميداني في العام الماضي الى معظم المرافق في المحافظات من تحديد العديد من الاختلالات والمعالجات حيث نزلت لجان متخصصة وحققت نتائج إيجابية ,غير أنه لا تزال هناك حاجة ماسة للنزول إلى كل مدينة ومحافظة ,وايضا لابد من تكرار ومواصلة مثل هذا التحرك لإيجاد أرضية صلبه يرتكز عليها القطاع الصحي الجديد.

تصحيح أوضاع

.. هذا العام لدينا خطة نزول مكثفة وقد بدأنا بالتنفيذ بزيارة المنشآت الخاصة في كل من أمانة العاصمة ومحافظتي ذمار, عمران تعرفنا من خلالها على الجوانب السلبية والإيجابية وتم اتخاذ إجراءات محددة بحسب حالة المخالفة منها إغلاق ومنها غرامة ومنها توقيف عن العمل وقد تصل إلى سحب الترخيص فإذا وجدنا الترخيص مثلاً لكوادر أجنبية ليس لديها ترخيص بمزاولة المهنة وغير مؤهلة وليس لديها إقامة نسعى من خلال النزول الميداني إلى تصحيح الأوضاع على أساس أن هدفنا من وراء ذلك هو تقديم خدمة للمواطنين بعيداً عن أي تلاعب أو إهمال وعدم خبرة وكفاءة محددة ,لأن المنشات الخاصة إذا لم يكن هناك رقابة دورية لها فلا بد ما تحدث أمور ومخالفات كثيرة.. ويمكن الجلوس مع مدير عام المنشآت الطبية الخاصة الدكتور/ مجاهد حسين البطاحي ليتولى الحديث بما لديه من معلومات تفصيلية وافية عن هذا الجانب...

وفي ما يتعلق بنتائج النزول الميداني الذي جرى خلال الفترة السابقة طبعاً تم من خلاله تصحيح أمور واوضاع واتجاهات كثيرة من ذلك مثلاً أن المرافق أو المنشات الخاصة بدأت بالالتزام وبدأ أصحابها بالتوافد على الإدارة المختصة في الوزارة لطلب التراخيص وهذا بالطبع لانهم أحسوا بأن الحكومة جادة وماضية في متابعة المخالفات التي تحدث وكشفها في سبيل إنهائها ومن ثم التقيد بالأنظمة واللوائح المحددة لعمل هذه القطاعات خاصة الأجانب الذين عليهم أن يحصلوا على الرخصة بمزاولة المهنة وبالتالي الحصول على الإقامة... ونحن هنا نركز على الجانب الخدمي ,إن كان مستشفى خاصاً فلا بد أن تتوفر فيه الاحتياجات الضرورية من الخدمة المخبرية والكوادر الصحية الكفوءة والمؤهلة والأجهزة الطبية التي تتناسب مع طبيعة الخدمة التي يقدمها المرفق وعندما يكون هناك أي نقص في هذه الأشياء فإن هذا المبنى يصبح غير مؤهل لأداء وظيفة المستشفى بالمفهوم العلمي المتعارف عليه.. في هذه الحالة يتم اتخاذ الإجراءات القانونية المحددة في لائحة المنشآت الصحية الخاصة..

واريد هنا أن أوضح بأن من يقومون بالنزول الميداني للرقابة سواء من الإدارة العامة للصيدلة والتموين الطبي ,او الإدارة العامة للمنشآت الخاصة لديهم صفة الضبط القضائي خاصة بعد أن يصدر القرار الوزاري المحدد لأعضاء اللجان الرقابية.

فتصبح لهم عندئذ صفة قانونية لاتخاذ أي إجراء قانوني- فالإدارة العامة للصيدلة والتموين الطبي تختص بمتابعة الدواء من حيث أهمية وجود دواء سليم غير مهرب أو مزيف أو منتهي الصلاحية ,وكذا وجود كوادر صيدلانية فنية غير إدارية وطبعاً فإن نزول مراقبي الإدارة العامة للصيدلة والتموين الطبي هدفه أولا حماية المواطن من خلال مصادرة وإعدام الأدوية المهربة أو المزيفة والمنتهية وذلك من خلال مراقبة العاملين في الصيدليات ومخازن الأدوية الذين لابد أن يكونوا فنيين ودارسين صيدلة لأنه لايمكن أن يتعامل الإداري مع الدواء وليس لديه.. خبره.. وهذا هو الأمر الخطير الذي لأجله تحركت الوزارة بتكوين لجان للنزول الميداني إلى كل من محافظات البيضاء ,عدن, تعز. وخطتنا مستمرة في هذا الاتجاه على مدار العام للنزول إلى بقية المحافظات.

أهمية التخصص

● د. عباس هناك صيدليات ومخازن أدوية مفتوحة منذ أمد طويل- رغم أن.. أصحابها والعاملين فيها لا يفقهون في علم الدواء إلا إسمه.. فكيف تتعاملون مع هذه الظواهر السيئة وكيف يمكن الحد منها وإنهائها؟

- الحد من هذه الظواهر يتم من خلال المتابعة والمراقبة والنزول الميداني على الطبيعة لمعرفة كلما يتعلق .. بالصيدليات وبمخازن للأدوية من حيث. من الذي يعمل فيها.. ومن هو المخول هل لديه ترخيص ثم المواصفات والشروط العامة المحددة في القانون.. وفي حالة المخالفة يتم اتخاذ إجراءات قانونية رادعة قد تصل إلى حد إغلاق الصيدلية ومخزن الأدوية بحيث نضمن ان من يعمل او يشتغل في هذه الصيدلية هو فني صيدلي مختص بهذه المهنة ومتخصص فيها..

ضوابط واتجاهات

● أحيانا تتعاملون في الوزارة مع الكادر على انه خبرة دون النظر إلى ما يحمله من المؤهلات العلمية ماهي الضوابط المتبعة لذلك؟

- هذا الكلام مرفوض البتة ولدينا قانون الصيدلة والدواء ولا مجال للاجتهاد في هذا الأمر.. وأي خلل في هذا الجانب نؤكد على أن النزول الميداني ومراقبة الصيدليات والمخازن واتخاذ إجراءات قانونية كفيل للحد من هذه الظاهرة لحماية الناس من الخطر وفيما يتعلق بالإدارة العامة للخدمات الطبية والخدمات المساعدة فإن مهمتها النزول إلى المنشات الحكومية ,وتم بالفعل النزول الميداني إلى أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء وعدن والحديدة... والهدف من هذا النزول هو معرفة جوانب القصور والجوانب الإيجابية- هل الخدمات تقدم بشكل صحيح وهل مواصفات الجودة متوفرة فيها إلى جانب معرفة مدى مشاركة المجتمع ,ودراسة الاختلالات الموجودة... وقد أكد هذا النزول بل أسفر عن نتائج طيبة ولدينا تقارير بكافة المنشآت الحكومية والخاصة وكذلك الصيدليات ومخازن الأدوية الكائنة في تلك المناطق التي تمت زيارتها.. وبما أن بلادنا مترامية الأطراف واسعة جداً والكوادر الموجودة لدينا محدودة ولا تغطي كل أنحاء البلاد في وقت محدد فإنه من الصعب تنفيذ هذا النزول إلا عبر خطة مدروسة تتم من خلال التنسيق مع مكاتب الوزارة والمحافظين والمجالس المحلية وبدون إشراك هؤلاء فإننا لن نصل إلى تحقيق هدفنا المنشود.... فالنزول لابد أن يتم سريعاً وبصورة سرية ومفاجئة على اعتبار أن النزول بإعلان مسبق سيؤدي إلى إخفاء الكثير من الأمور ولا يتحقق الهدف المطلوب.. ولذلك نحب أن ننبه إلى ذلك خشية أن يستغل أي إعلان بإعطاء نتائج عكسية..

ومن أولويات الوزارة في الوقت الراهن تطوير وتحديث بنوك الدم ومرافق الطوارئ.. فبنوك الدم نركز على سلامة الدم وخلوه من الأمراض حيث تبنت الوزارة مشروع قرار جمهوري تم رفعه وإقراره من قبل مجلس الوزراء ويقضي القرار بإنشاء الشبكة الوطنية لبنوك الدم- وهذا المشروع كما نعلم يحتاج إلى إمكانيات وجهود غير عادية.

وفي هذا الاتجاه صدر قرار وزاري يقضي بفصل بنوك الدم عن المختبرات المركزية بحيث يؤدي هذا الفصل إلى إعطاء بنوك الدم الصلاحيات والأحجام الذي تستحقه واستقلالية تامة وهناك لجنة خاصة للفصل المالي بين بنوك الدم والمختبرات وستكون النواة الأولى لبنوك الدم القائمة بذاتها في خمس محافظات.. وقد بدأ العمل في أمانة العاصمة بقيام بنك الدم.. المركزي: مستشفى السبعين بكيان مستقل ومبنى خاص افتتحه قبل فترة فخامة الأخ/ رئيس الجمهورية حفظه الله- وسنعمل في الوزارة على تحقيق هذا الهدف على الواقع العملي الملموس والهدف من هذه البنوك ليس لخدمة المنشآت الخاصة أو العامة وإنما لكل الجهات فهي مراكز للجميع وتخضع لمواصفات ضمان الجودة وبأن تكون الفحوصات الطبية للأمراض الخطيرة مضمونة على أعلى مستوى وستكون هذه المراكز والبنوك عنصرا رقابياً على بنوك الدم الصغيرة الموجودة في المستشفيات والمرافق الصحية ,كما سيكون لها دور بحثي وخاصة في مسائل عناصر فصل الدم بطرق حديثة- وكما هو موجود في بلدان العالم المتقدم..

وهناك توجه من قبل الأخ وزير الصحة العامة والسكان بدعم هذا المشروع - وطبعاً نحن نعلم اهتمام القيادة السياسية بهذا الجانب ,وما افتتاح مركز بنك الدم في مستشفى السبعين إلا دليلاً على الاهتمام ببنوك الدم وبسلامة نقل الدم.

بالنسبة للطوارئ بدأنا فعلاً بخطوة ممتازة يلمسها الآن الكثير من الاخوة المواطنين فلقد قمنا بتوزيع سيارات خاصة بالطوارئ على الطرق الطويلة تقف إلى جانب سيارات الأمن واسمينا هذه الخطوة انتشار الأمن الصحي... وقد عممنا هذا الجانب على الكثير من المحافظات منها: صعده ,حجه ,عمران ,الحديدة ,عدن, الضالع ,لحج ,ذمار- أي حوالي خمسة عشر سيارة مخصصة لطوارئ الطرقات وذلك لإحساسنا بضرورة وأهمية مثل هذا التوجه وخلال هذا العام ٢٠٠٥م سنعمل على توزيع نحو ثلاثين سيارة طوارئ أخرى على باقي المحافظات التي تتطلب وجود مثل هذه الخدمة وسنقوم لإجل ذلك بتوقيع محاضر مشتركة مع المسؤولين في المحافظات لرفد هذه العملية بميزانية تشغيلية وقد بدأنا فعلاً بهذا العمل وسافرت اللجان إلى المحافظات لعمل المحاضر وتوزيع الميزانيات التشغيلية لهذه السيارات بما فيها قيمة محروقات وخلافه وهذه ستكون البداية لتكوين شبكة مراكز صحية على الطرق- ولدينا حالياً سبعة مراكز منها مكتمل ومنها على وشك الاكتمال وموجودة على الواقع في كل من القناوص والعلفي بالحديدة ومركز سماره ومركز مفرقي حجة والمخا وغيرها.. ونحن بصدد دراسة بناء مراكز جديدة في المستقبل القريب والهدف من هذه المراكز هو القيام بالإسعافات الأولية وتجهيز المرضى أو المصابين بالحوادث لينسنى نقلهم إلى اقرب المستشفيات في وضع مناسب..وبحيث لا تحدث مضاعفات - وهذا الموضوع حقيقة في غاية الأهمية ونحن مصممون على أن يتحقق بصورة ممتازة..

في الأخير لا يسعنا إلا أن نقدم الشكر والتقدير للأخوة في وزارة الصحة على هذه الخدمات الجديدة والمتجددة والمتطورة لتكتمل الصورة الناصعة لمبدأ العلاج للجميع وحق مكفول لكل أبناء الشعب..

عملية غربلة..

الأخ الدكتور/ مجاهد حسين البطاحي مدير عام المنشآت الطبية الخاصة بالوزارة الذي سألناه بداية عن طبيعة عمل إدارته والمهام المناطة بها- لا سيما وانها ترتبط بشريحة كبيرة تعمل في قطاع الخدمات الطبية من خارج الجهاز الحكومي؟ .. فيقول:

- المنشآت الطبية الخاصة تقوم بدور أو عمل يتراوح ما بين ٧٠-٨٠٪ من العلاج المطلوب للمواطن اليمني- يعني ما يعادل الحكومي ٣ مرات ومهما يكن من تقصير أو اهمال وتهاون من قبل المنشآت الخاصة فإننا في وزارة الصحة سنظل وراءهم بالرقابة والتفتيش وهناك نزول ميداني منذ شهر مارس الماضي وحتى الآن وقد تم النزول إلى محافظات صنعاء وعمران وذمار وامانة العاصمة ووجدنا بأن هناك أخطاء طبية وهندسية وفنية وتم معالجة الكثير منها في حينه كما وجدنا مستشفيات غير مرخصة تم اغلاقها ومنها، تم تحويله إلى مراكز صحية لانها غير قابلة لان تتبدل أو تتغير لانها رخصت في وقت ما قبل القانون واللائحة ومتابعة الكادر الاجنبي الذي هو الهم الأساسي في العملية كون لدينا أطباء أجانب كثيرون لأتريد تحديدهم بالاسم أو من أية دولة منهم أشخاص ليسوا باطباء ومنهم من تم اثباته وتسفيره وقمنا بإجراء عملية غربلة داخل أروقة الوزارة لمنحهم تراخيص مزاولة المهنة وهذا شيء طيب وجديد حيث لم يكن هذا موجود من سابق والدليل أن هذا النزول الميداني أظهر نتائج طيبة هو أن عدد الأطباء الأجانب طالبي التراخيص وصل إلى نحو ٢٠٠ طبيب بينما طوال السنتين الماضيتين لم يحضر منهم لطلب الترخيص سوى أقل من عشرين فقط.

أما من حيث التجهيزات الفنية والهندسية فلقد لاحظنا بأن هناك استجابة جيدة من قبل مالكي تلك المنشآت ومن المدراء الفنيين وأكثرهما اهتماماً والتزاماً جاء بعد توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية في العام الماضي, إذ بدأ التحسن يظهر ويزداد من يوم لآخر بمعنى أن جميع المستوصفات تحولت إلى مستشفيات عامة وتخصصية وبالذات في أمانة العاصمة.

صفة الضبط القضائي

● الرقابة على المنشآت الخاصة من القضايا المهمة التي تستدعي انتباه كل من له علاقة بالدواء وبالطبع فالدواء لا يستغني عنه أي إنسان ترى ما هي الآلية التي تتم بها عملية هذه الرقابة وفقاً للقانون؟

- الرقابة الصحية تتم وفقاً للنزول الميداني المفاجئ حيث تكلف لجان مختصة ولدينا صفة الضبط القضائي فأي ارسالية أو شكوى من اية مديرية أو منطقة تتلقاها يتم فوراً ارسال فريق عمل للكشف عن تلك المنشآت المعنية في الشكوى ومن ثم يتم التحقيق في القضية ومنها من يتم تحويلها إلى النيابة ومنها من يحال على لجان متخصصة تكون أكثر دقة مما هي عليه الآن وبهذا تم حل الكثير من الاشكالات وكذلك عن طريق الرقابة الدورية التي تتم بين كل شهرين أو ثلاثة اشهر وهكذا نستطيع أن نتخلص من المشاكل الصحية العالقة كما أن الوعي واستشعار المسؤولية الإنسانية لدى المرافق والمنشآت الصحية الخاصة من حيث تجهيزاتها وإصلاحها بشكل جيد على اعتبار أن ذلك لمصلحتها ولسمعة اصحابها قبل أن يكون للوزارة فكلما كان العمل جيداً كلما كان انتاجه أكثر ودخله أكبر والوافدين عليه أكثر.

أغلقنا منشآت مخالفة

● من خلال النزول الميداني ومزاولتكم للعمل في هذه الإدارة هل تم ضبط أي من المنشآت الخاصة واحالتها إلى القضاء؟.

- طبعاً لقد تم ضبط عدد من المنشآت الصحية الخاصة في أمانة العاصمة وتم تحويلها من مستشفيات إلى مراكز صحية على اعتبار اننا لانستطيع أن نغلقها نهائياً حيث أن اصحابها قد تكلفوا مبالغ مالية ومعدات طبية وفي المقابل فإنه لايجوز بقاءها تحت اسم مستشفى ما دامت لم تكتمل فيها الشروط القانونية المنصوص عليها في اللائحة التي نزلت متاخرة بعد فتح تلك المنشآت وحينئذ لم يعد أمامنا سوى تحويلها إلى مستوصفات أو مراكز صحية.. على أننا خلال الحملة قمنا بإغلاق عدد من المنشآت الصحية إغلاقاً نهائياً في أمانة العاصمة أحدها في منطقة الصافية واثنين في منطقة السبعين واثنين في الحتارش وتم احالة عدد من الكوادر الصحية الأجنبية في ثلاث مديريات إلى النيابة وكذا تم دفع غرامات مالية على كوادر أجنبية وعلى بعض المخالفات في بعض المنشآت كما تم إغلاق أقسام كالعناية المركزة وعمليات القلب والباطنية في منشآت أخرى.

اعلان